

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الفني لعام ١٩٩٩
بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية
الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون الفني لعام ١٩٩٩ بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ المحرم سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٢٠ أبريل سنة ٢٠٠٠ م)

حسني مبارك

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

حول

التعاون الفني لعام ١٩٩٩

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقاً من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية
ألمانيا الاتحادية ،

ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون
الفني المبني على روح المشاركة ،

وإدراكاً بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساساً لهذا الاتفاق ،

وعزماً على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية ،

وإشارة إلى محضر المفاوضات الحكومية التي عقدت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٣

نوفمبر ١٩٩٩

قد اتفقنا على ما يلى :

(المادة الأولى)

١ - تيفينا لاتفاق التعاون الفني الموقع في ٢٧ يونيو ١٩٧٣ بين حكومتي جمهورية
مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والترتيب المعدل له المسوّر في ٢ يناير
و ٢٨ يناير ١٩٩٠ تم الاتفاق على دعم المشروعات التالية :

(١) إدخال نظام تعاوني مزدوج في التعليم الفني والتدريب المهني مع وزارة التربية
والتعليم (مبادرة مبارك - كول) .

- (٢) التدريب المهني المزدوج بمدينة العاشر من رمضان (مبادرة مبارك - كول).
- (٣) خدمات استشارية صحية بـكفر الشيخ.
- (٤) التحسين الحضري بالمشاركة الأهلية بـببوراقي الدكروز.
- (٥) التحسين الحضري بالمشاركة الأهلية بـمنشأة ناصر.
- (٦) برنامج إدارة التحسين الحضري بالمشاركة الأهلية.
- (٧) إدخال نظام تعاوني (مزدوج) للتعليم الفني والتدريب المهني في مجال صناعة التشييد / مبادرة مبارك - كول.
- (٨) برنامج قطاع التقاوى.
- وذلك في حالة ما إذا ثبت جدوى تنميتها بعد دراستها.
- ٢ - تتبع حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها مساهمات يصل إجماليها إلى ٢٢٠٠٠ (اثنين وعشرين مليون) مارك ألماني في صورة عاملين ومدخلات للمشروعات المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه ، وتتكلف وكالة التعاون الفني الألمانية GTZ (في إيسنبرون) بتنفيذ هذه المساهمات .
- ٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المؤسسات المكلفة من قبلها بتنفيذ المشروعات المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه سوف تغطي مساهماتها الازمة .
- ٤ - يمكن استبدال المشروعات المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه بمشروعات أخرى في حالة موافقة حكومتي جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية على ذلك .
- ٥ - تسقط الارتباطات المتعلقة بالتعاون الفني دون إحلال إلا إذا تم إبرام العقود التنفيذية الخاصة بكل مشروع مشار إليه في المادة الثانية خلال ثمانى سنوات بعد إتمام الارتباطات . ويكون آخر ميعاد بالنسبة إلى الارتباطات المبرمة عام ١٩٩٩ هـ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(المادة الثانية)

يتم تحديد تفاصيل المشروعات المشار إليها في المادة (١) من هذا الاتفاق وكذلك مساهمات والتزامات الطرفين المتعاقددين في العقود التنفيذية لكل مشروع التي يتم إبرامها بين وكالة التعاون الفني الألمانية GTZ والمؤسسات المصرية المكلفة من جانب حكومة جمهورية مصر العربية بتنفيذ المشروعات . وتخضع العقود التنفيذية للمشروعات للقوانين واللوائح السائدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

(المادة الثالثة)

تعفى حكومة جمهورية مصر العربية المواد والسيارات والبضائع والمعدات وكذلك قطع الغيار التي يتم توريدتها للمشروعات المذكورة في المادة (١) أعلاه بواسطة وكالة التعاون الفني الألمانية GTZ نيابة عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها ، من التراخيص والرسوم الجمركية ورسوم الموانئ ورسوم الاستيراد والتصدير وأية أعباء عامة أخرى (متضمنة رسوم التخزين) مع ضمان أن يتم الإفراج الجمركي عن هذه البند بدون تأخير .

٢ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية وكالة التعاون الفني الألمانية GTZ من كافة الضرائب والأعباء العامة أو رسوم التخزين التي تفرض في جمهورية مصر العربية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود التنفيذية للمشروعات المشار إليها في المادة (٢) من هذا الاتفاق .

(المادة الرابعة)

يتم استبدال مشروع التدريب المهني المزدوج للمرضى (مبادرة مبارك / كول) المشار إليه في اتفاق التعاون الفني الموقع في ١٤ مارس ١٩٩٩ - والمخصص له مبلغ مجموعه ٣٠٠٠٠٠ (ثلاثة ملايين) مارك ألماني في صورة عاملين ومدخلات - بمشروع إدخال نظام تعاوني (مزدوج) للتعليم الفني والتدريب المهني في مصر ، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذا المشروع . وفي جميع الأحوال الأخرى فإن شروط الاتفاق الموقع في ١٤ مارس ١٩٩٩ ستطبق على المشروع الأخير .

(المادة الخامسة)

في جميع الأحوال الأخرى تطبق نصوص الاتفاق المبرم في ٢٧ يونيو ١٩٧٣ المشار إليه في المادة (١) من هذا الاتفاق والترتيب المعدل له المؤرخ في ٢ يناير ٢٨ يناير ١٩٩٠ على هذا الاتفاق.

(المادة السادسة)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن الإجراءات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قد تمت من جانب جمهورية مصر العربية. ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لهذا الإخطار.

حرر في القاهرة بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٠٠ من أصلين باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون بجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية. وفي حالة الاختلاف في تفسير النصين العربي والألماني يعتمد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة
جمهورية ألمانيا الاتحادية
(التوقيع)

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
(التوقيع)

قرار وزير الخارجية

(رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٠)

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ١٨٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٠ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الفني لعام ١٩٩٩ بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٠ :

قرر :

(مسادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الفني لعام ١٩٩٩ بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢

ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٠/٤/٢٩

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٠

وزير الخارجية

عمرو موسى